التحوّلات في العلاقة الاردنية ـ الفلسطينية

ربعي المدهون

شكّل قرار الاردن فك ارتباطه القانوني، والاداري، مع الضفة الفلسطينية المحتلة، في نهاية تموز (يوليو) ١٩٨٨، نقطة تحوّل فاصلة في مسار العلاقات الفلسطينية ـ الاردنية القديمة، الممتدة عبر التاريخ، منذ ما قبل قيام المملكة الاردنية الهاشمية، في العام ١٩٤٦، وحتى اعلان القرار الجديد. فقد جاء قرار فك الارتباط محصلة أخيرة لاستنفاد ممكنات العلاقات السابقة تاريخياً، ووصول علاقة الطرفين، الاردني والفلسطيني، الى طريق مسدود، فرض على الاردن اعادة النظر في أولوياته تجاه القضية الفلسطينية ككل، وتجاه علاقاته مع الضفة الفلسطينية على وجه الخصوص، وحيال موقفه من منظمة التحرير الفلسطينية وشكل علاقته معها. وساهم في التحوّل الكبير هذا، وبصورة قاطعة، دخول الانتفاضة الفلسطينية، منذ نهاية العام ١٩٨٧، معادلات الصراع بقوة، وتقدّمها السريع نحو حسم الخيارات السياسية، في وقت قصير، نسبياً، بدءاً من خيارات حزب «العمل» الاسرائيلي في «حل اقليمي وسط» وتقاسم وظيفي اداري للسلطة في المناطق المحتلة بين اسرائيل والاردن، وانتهاء بخيار الالحاق الاردني للضفة، أو اجزاء منها، مروراً بالخيارات الاخرى الواقعة على يمينها، أو يسارها، وفي مقدّمها الحكم الذاتي الاداري في الضفة والقطاع؛ وابقاء الانتفاضة على الخيار الفلسطيني خياراً وحيداً، ومقياساً لمواقف الاطراف الاخرى من المسألة الفلسطينية، وعلى الاخص المتصارعين الرئيسين، وفي المقدمة الاردن واسرائيل. وأملت التطوّرات هذه، بل وفرضت، على الاردن، قبل غيره، اعادة النظر في مجمل علاقاته القديمة، والتدقيق في محدّداتها التاريخية التي تخطتها الانتفاضة، وألغت «موجباتها» التاريخية، في الوقت الذي أبرزت عناصر جديدة أملت ضرورة اعادة صوغ العلاقة الاردنية ـ الفلسطينية بطريقة لا يتحدّد في ضوئها مستوى التنسيق والتعاون الاردني ـ الفلسطيني بمستوياته كافة وحسب، بل ومستقبل الاردن نفسه كبلد مستقل، ولسنوات طويلة مقبلة؛ وكذلك، مستقبل القضية الفلسطينية، وشكل العلاقة التاريخية الممكنة، والمحتملة، بين دولتي الاردن وفلسطين.

انطلاقاً من ذلك، تحاول الدراسة هذه التعرّف على مسارات العلاقة الاردنية ـ الفلسطينية عبر المراحل المختلفة التي مرّت بها، خلال العقود الستة الماضية، بصورة موجزة، وتقويم مسيرتها منذ اعلان فك الارتباط، وتتبع نتائجه المباشرة والاساسية على عمل الجانبين، على الساحتين، الاردنية والفلسطينية، في ظل استراتيجية كل منهما، ممثلة بالخيار الديمقراطي الاردني، من جهة، وبرنامج السلام الفلسطيني، من جهة أخرى، وتأثير ذلك في العلاقة بين الشعبين، الاردني والفلسطيني، اللذين يخضعان لدستور دولة واحدة وسلطة تشريعية برلمانية واحدة، في الوقت الذي تحتفظ الغالبية الفلسطينية، المقيمة في الاردن، والتي تمثّل أكثر من نصف سكان الاردن وثلثي سكان عاصمته